الأنباء
الاثنين 1 فبراير 2016

قفز 33٪ في عام ليكون الأسرع نمواً خليجياً

«براند فاينانس»: «الوطني» العلامة المصرفية الأعلى قيمة بـ 1,4 مليار دولار

حلت العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى بين كل البنوك الكويتية كالعلامة المصرفية الأعلى قيمة في الكويت لعام 2016، وبين الثلث الأول لأغلى 500 علامة مصرفية في العالم، وذلك وفق التقرير السنوي للشركة العالمية لتقييم العلامات التجارية «براند فاينانس».

وقفزت قيمة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني إلى 1,39 مليار دولار في العام الحالي من 1,04 مليار دولار في العام 2015، مرتفعة بنسبة 33٪، لتكون العلامة المصرفية الأسرع نموا في منطقة الخليج. كما حافظت العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني على تصنيف AA، وهي بين الأقوى في المنطقة والعالم، وذلك استنادا إلى قوة الأداء المالي وتوقعات النمو المستقبلي وفقا لمعايير خاصة ومحددة منها هامش الربحية والايرادات.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة براند فاينانس دايفيد هايغ إن «العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني تواصل تقدمها بقوة وثبات، مكرسة موقعها ضمن قائمة أغلى العلامات المصرفية في العالم، حيث قفزت هذا العام 26 مركزا لتحتل المركز 127، محققة ارتفاعا بواقع 33٪ ولتكون العلامة الأسرع نموا خليجيا. وعلى الصعيد المحلي، واصل بنك الكويت الوطني صدارته متفوقا على منافسيه كصاحب العلامة التجارية الأعلى قيمة بين البنوك الكويتية، بقيمة بلغت 1,39 مليار دولار، وليكون الوحيد ضمن نادي النخبة فوق المليار دولار».

ويعكس هذا التقييم المرتفع للعلامة التجارية الثقة التي يوليها العملاء والمساهمون لبنك الكويت الوطني وسمعته الرائدة محليا وإقليميا، كما يعكس الأداء المالي والتوسع الدولي الناجح لعلامته التجارية التي تعمل في 16 سوقا موزعة على أربع قارات حول العالم. كما يثبت الخطوات المدروسة التي ينتهجها بنك الكويت الوطني في استراتيجيته لتعزيز الهوية وترسيخ علامته التجارية، بالإضافة إلى تنامي الثقة القوية والعميقة مع عملائه وتقديمه أفضل نوعية من الخدمات والمنتجات المصرفية.

ويعتمد تقييم العلامات التجارية من قبل «براند فاينانس» على معايير صارمة تشمل الأداء المالي، ومعدلات النمو ومؤشر قوة العلامة التجارية، والاستدامة ورؤى المحللين.

هذا ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بين كل بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا من وكالات التصنيف العالمية «موديز» و«ستاندارد آند بورز» و«فيتش»، اعتمادا على أدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية واستراتيجيته الواضحة. كما يحتفظ البنك الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم، للمرة العاشرة على التوالي، وذلك بفضل متانته المالية واستراتيجيته المتحفظة واستقرار جهازه الإداري وإدارته الرشيدة للمخاطر.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية حول العالم منتشرة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

لمواجهة تراجع الاقتصاد والتباطؤ العالمي

«الوطني»: «اليابان المركزي» يعالج التضخم بـ«الفائدة السالبة»

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني: ان قنبلة جديدة سقطت على المستثمرين يوم الجمعة الماضي، باعتماد بنك اليابان استراتيجية معدل فائدة سلبي في وجه تراجع الاقتصاد والتباطؤ العالمي. وستتم إضافة عقوبات على البنوك التي تحتفظ باحتياطيات إلى برنامج شراء الأصول المعمول به حاليا. وقد وضع محافظ بنك اليابان، هاروهيكو كورودا، سعر فائدة سلبي نسبته 0,1٪ على بعض الممتلكات النقدية الفائضة، بعد تصويت بأغلبية 5 – 4. وجاء هذا القرار بعد أن سجل التضخم يوم الجمعة ـ0,3٪ مقارنة بسنة مضت، حيث كان من المتوقع أن يسجل التضخم صفرا. وتراجع أيضا الإنتاج الصناعي وإنفاق قطاع العائلات، الأمر الذي حفز بنك اليابان للتدخل يوم الجمعة. وقال كورودا في الأسبوع الماضي إنه لا توجد إشارات إلى أن التباطؤ الاقتصادي العالمي قد أضر بمخططات الشركات اليابانية، ولكن هذا التحرك يثبت بوضوح أن واضعي السياسات قد تحركوا في محاولة لتفادي دخول اليابان في تباطؤ كبير.

وفي الخلاصة، اعتمد بنك اليابان الاستراتيجية نفسها الذي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي في محاولة لمعالجة التضخم، وكانت ردة فعل الين أن تدهور فورا بعد هذا الإعلان. ويبدأ تنفيذ سياسة أسعار الفائدة السلبية يوم 16 فبراير وسيتم العمل بها مثل البرامج المتبعة في أوروبا.

علامة الدهشة تبدو على متداول في سوق نيويورك بعد قرار المركزي الياباني باعتماد استراتيجية الفائدة السالبة (رويترز)

طوكيو تضيف عقوبات على البنوك المحتفظة باحتياطيات.. والين الخاسر الأكبر

خفض آخر للفائدة السالبة إذا دعت الضرورة لذلك

وأشار التقرير الى انه إضافة لهذا التحرك، فإن بنك اليابان أخر تاريخه المستهدف لبلوغ التضخم المستهدف البالغة نسبته 2٪ بمقدار 6 أشهر، مستهدفا النصف الأول من السنة المالية 2017، فيما يخفض أيضا من توقعاته للسنة الحالية، وسيجري المزيد من خفض سعر الفائدة في النطاق السلبي إذا ما اعتبر ذلك ضروريا. وسيبدأ البنك العمل بنظام متعدد الطبقات وضعته بعض البنوك المركزية في أوروبا مثل البنك الوطني السويسري. وسيتبنى على وجه التحديد نظاما من ثلاث طبقات ينقسم فيه الرصيد المستحق للحساب الجاري لدى البنك لكل مؤسسة مالية إلى ثلاث طبقات، لكل منها سعر فائدة إيجابي، أو سعر فائدة صفر، أو سعر فائدة سلبي على التوالي. ويهدف «برنامج التسهيل الكمي والنوعي ذي سعر فائدة سلبي» إلى تمكين البنك من القيام بتسهيل نقدي إضافي بثلاثة أبعاد، يجمع سعر فائدة سلبي مع الكمية والنوعية، وسيقوم البنك بالمزيد من الضغط على أسعار الفائدة من خلال الجمع بين سعر فائدة سلبي وشراء سندات حكومية يابانية بكميات كبيرة.

ولفت التقرير الى انه من الواضح أن الإجراءات المتخذة من بنك اليابان تهدف إلى تخفيض قيمة العملة. وستشجع أسعار الفائدة السلبية المستثمرين على اختيار الين كعملة تمويل، مثل اليورو. ودخل بنك اليابان مجددا، بإجراءاته الأخيرة هذه حرب عملات على خلفية محاولة الصين تخفيض قيمة الرنمينبي من خلال الخفض المستمر لتضخم سعر السلع. وسينتج لاحقا عن تحرك بنك اليابان المزيد من حروب العملات واستمرار التباطؤ في التجارة العالمية والنمو العالمي.

إيراداتها التشغيلية قفزت 259٪.. بربحية سهم 15,04 فلساً وتوزيع 7٪ نقداً

نمو أرباح «مزايا القابضة» 15٪ إلى 9 ملايين دينار خلال 2015

أعلنت شركة المزايا القابضة عن نتائجها المالية لنهاية 2015، وذلك في أعقاب اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد الخميس الماضي برئاسة رئيس مجلس الإدارة رشيد النفيسي وحضور أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

وفي هذا الصدد، قال النفيسي إن المزايا القابضة واصلت خلال 2015 تحقيق وثبة إيجابية في نتائجها المالية محققة أرباحا صافية بواقع 9,32 ملايين دينار بنهاية 2015 مقارنة بـ 8,09 ملايين دينار في 2014 بزيادة 15,2٪ علاوة على ربحية سهم 15,04 فلسا في العام الماضي مقارنة بـ 13,05 فلسا في 2014، وذلك بفعل تركيز الشركة على عمليات البيع والتأجير والتسليم وفقا لجدولها المالي والزمني المحدد مسبقا، وذلك من خلال زيادة عمليات البيع في مشاريعها المتاحة للبيع ونسبة الأشغال في مشاريعها المدرة للدخل بالشكل الذي أدى إلى زيادة في إيرادات الشركة التشغيلية 258,9٪ والتي بلغت 59,82 مليون دينار بنهاية 2015 مقارنة بـ 16,66 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2014، مؤكدا أن القفزة الكبيرة في هذه الإيرادات جاءت كنتيجة مباشرة لعمليات التسويق المدروسة والمبيعات الكبيرة والثقة الوطيدة التي تحظى بها الشركة في الوسط العقاري، الأمر الذي نتج عنه تحقيق زيادة في الإيرادات الناجمة عن البيع بنسبة 385,6٪ وبواقع 53,27 مليون دينار مقارنة ب 10,97 ملايين دينار للعام السابق، فيما قفزت الإيرادات الناجمة عن عمليات التأجير بنسبة 16,4٪ وبواقع 6,17 ملايين دينار مقارنة بـ 5,30 ملايين دينار للفترة نفسها من العام السابق.

رشيد النفيسي

الصقعبي: "المزايا" تتحصن من التقلبات الاقتصادية بالمنطقة وفق أداء راسخ منطلقاً من عملياتها التشغيلية

إبراهيم الصقعبي

النفيسي: القفزة الكبيرة في الإيرادات نتيجة عمليات التسويق المدروسة والثقة الوطيدة التي نحظى بها

وأضاف النفيسي أن مجلس إدارة المزايا القابضة قد أوصى بتوزيع 7٪ من القيمة الاسمية للسهم نقدا والتي تعادل 7 فلوس لكل سهم وذلك إلى جميع مساهمي الشركة.

كما استعرض النفيسي باقي البيانات المالية للشركة في نهاية 2015 مؤكدا أن إجمالي أصول الشركة بلغت 251,04 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية 111,45 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2015.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة م.ابراهيم الصقعبي إن المزايا حصنت نفسها في 2015 من التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة المحيطة والعالم بأكمله، من خلال أدائها الراسخ الناجم عن عملياتها التشغيلية، مؤكدا أن الأنشطة والأصول العقارية تبقى دائما في مأمن من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة على المدى القصير على خلاف الأنشطة ذات الآجال القصيرة كأسواق المال التي تتأثر بشكل أسرع وأكبر، في حين أن الثابت الوحيد ضمن هذه المعادلة كيفية التعامل مع الأحداث والتطورات المحيطة، وأدوات السيطرة عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الصرف والادخار والاستثمار.

وعلق الصقعبي حول خطة المزايا المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية للشركة للخمس سنوات المقبلة قائلا: إن الشركة قد نجحت في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية للعام 2015 وذلك بعد تحويلها جميع قروض الشركة إلى تمويل إسلامي بنسبة 100٪.

أبرز إنجازات 2015

- استحوذت «المزايا» على برج تجاري في منطقة العليا بمدينة الرياض في السعودية من خلال إحدى شركاتها التابعة، مقابل 10,5 ملايين دينار وبعائد استثماري سنوي يصل إلى 9٪.
- اشترت المزايا قطعة أرض استثمارية بمنطقة شرق في الكويت عن طريق احدى شركاتها التابعة بمبلغ 8 ملايين دينار، وجار العمل حاليا على وضع الخطط النهائية لفكرة تطوير المشروع.
- أوكلت المزايا أعمال المقاولات لمشروعها الطبي الجديد الواقع في منطقة صباح السالم في الكويت بمساحة 2000 متر مربع وبارتفاع 17 طابقا إلى أحد الشركات الرائدة في المقاولات، حيث تم الانتهاء من أعمال الحفر والأساسات ايذانا ببدء عمليات تنفيذ الهيكل، والتي ستستغرق 20 شهرا.
- حققت المزايا نسبة إنجاز وصلت إلى 35٪ في المرحلة الأولى من مشروع «كيولاين» السكني في إمارة دبي بـ (دبي لاند).
- دفعت المزايا القابضة عجلة التقدم في مشروع «ريتيم اسطنبول» ثمرة التحالف بينها وبين شركة «دومانكايا العقارية» التركية محققة بذلك نسبة بيع فاقت 70٪ ونسبة إنجاز 85٪.
- واصلت المزايا القابضة حملاتها التسويقية لبيع مشروع «كيوبوينت» في دبي محققة نسبة بيع 80٪ ونسبة إنجاز فاقت 85٪ والتي انعكست بشكل إيجابي على إيرادات الشركة التشغيلية الناجمة عن البيع في نتائج الشركة المالية للعام 2015.

31 ديسمبر 2015 (مليون دينار كويتي)	31 ديسمبر 2014 (مليون دينار كويتي)	
6,17	5,30	16,4٪ زيادة في الايرادات التشغيلية الناجمة عن التأجير
53,27	10,97	385,6٪ زيادة في الايرادات التشغيلية الناجمة عن البيع
59,82	16,66	258,9٪ زيادة في اجمالي الايرادات التشغيلية
16,14	6,27	157,6٪ زيادة في مجمل الربح الناجم عن العمليات التشغيلية
251,04	261,89	اجمالي اصول الشركة بنهاية السنة
111,45	107,76	ا جمالي حقوق الملكية بنهاية السنة
9,32	8,09	15,2٪ زيادة في صافي ارباح الشركة الخاصة بمساهمي الشركة الام
15,04 فلسا	13,05 فلسا	15,2٪ زيادة في ربحية السهم

60 فلسا توزيعات نقدية

«سيتي جروب»: 7 ملايين دينار أرباح 2015 بنمو 21٪

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب يعقوب الشرهان أن الشركة حققت أرباحا صافية بنهاية السنة 2015 بلغت 7,197 ملايين دينار بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت 5,964 ملايين دينار بنهاية السنة 2014 محققة ارتفاعا بنسبة 20,7٪. ووصل ربح السهم الواحد الى 64 فلسا بنهاية السنة 2015 مقابل 53 فلسا للسهم الواحد بنهاية السنة 2014 أي بارتفاع نسبته 20,8٪. وقد أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه يوم الأحد الموافق 2016/01/31 بتوزيعات نقدية بنسبة 60٪ من القيمة الاسمية للسهم.

وأضاف الشرهان أن إجمالي حقوق الملكية زادت بنهاية السنة 2015 حيث بلغت 30,372 مليون دينار مقارنة بـ 28,260 مليون دينار بنهاية السنة 2014 أي إن نسبة ارتفاعها هي 7,5٪.

وارتفعت إيرادات خدمات النقل بنهاية السنة 2015 لتبلغ 16,830 مليون دينار بالمقارنة مع 14,528 مليون دينار بنهاية السنة 2014 بارتفاع نسبته 15,8٪. كما استعرض الشرهان النتائج المالية للشركة خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ أشارت نتائج الشركة بنهاية السنة 2013 إلى أرباح صافية وصلت الى 5,466 ملايين دينار.

يعقوب الشرهان

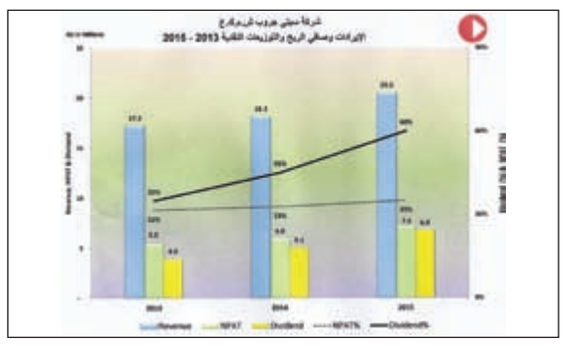

وأكد على استدامة الشركة في تطبيق استراتيجيتها التي تهدف إلى تحسين أدائها دائما مع التركيز على الإنتاجية والكفاءة. وفي سياق ذلك، ذكر الشرهان أن فترة تجريب المحركات (Euro III) أوشكت على الانتهاء وقد أثبتت هذه المحركات فعاليتها، إذ تم انخفاض نسبة الانبعاثات الكربونية بشكل كبير بصورة صديقة للبيئة، وبالتالي سيتم تطوير الأسطول الذي يضم 482 باصا موزعة على الخطوط والعقود وفقا لذلك.

وكشف عن الإقبال المتزايد لعملاء جدد على باصات الشركة، وعزا ذلك إلى مستوى الاعتمادية والسلامة الذي كانت وما تزال الشركة تسعى جاهدة للمحافظة عليه وتضعه في صدارة أولوياتها إذ بنهاية العام 2015 بلغ عدد الركاب 64,284 مليون راكب بالمقارنة مع 58,510 مليون راكب بنهاية العام 2014.

«عقار» توزّع 6٪ نقداً

أظهرت النتائج المالية لشركة عقار للاستثمارات العقارية نموا بنسبة 11٪ في أرباحها السنوية لعام 2015 بحدود 2,5 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 2,2 مليون دينار في عام 2014. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى زيادة إيرادات تأجير العقارات. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة بنسبة 6٪ من رأس المال المدفوع (6 فلوس لكل سهم)، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة عمومية الشركة والجهات المختصة.

توصية بشراء سهم «مزايا» بـ 165 فلسا

ثبتت شركة الوطني للاستثمار، الذراع الاستثماري لبنك الكويت الوطني توصيتها بشراء سهم شركة المزايا القابضة، وحددت القيمة العادلة للسهم عند مستوى 165 فلسا بزيادة نسبتها 61٪ عن سعر السهم السوقي البالغ 102 فلس.

وقال تقرير «الوطني للاستثمار»، إن إيرادات مزايا في الربع الرابع من العام 2015 بلغت 20,9 مليون دينار بزيادة 22٪ عن الربع السابق وبزيادة مقدارها 1,4 مليون دينار عن الربع الرابع من 2014 بالإضافة إلى ارتفاعها بنحو 30٪ عن متوسط التوقعات.

وحققت مزايا أرباحا في الربع الرابع من العام الماضي(2,59 مليون دينار)، مقابل أرباح بلغت 2,42 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2014 بزيادة 7٪.

فيما حققت الشركة أرباحا سنوية لعام 2015 بحدود 9,32 ملايين دينار، مقابل أرباح بلغت 8,09 ملايين دينار في عام 2014، بنمو قدره 15,2٪.